عنان يدعو إلى قيام استراتيجية عالمية في مواجهة الظاهرة

مؤتمر مدريد يرفض الربط بين الإرهاب والإسلام

■،، مدريد/ وكالات/..

عرض أمين عام الأمم المتحدة كوفي عنان أمس في كلمته الختامية أمام مؤتمر مدريد استراتيجية دولية شاملة تحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون من أجل مكافحة الإرهاب وذلك عشية يوم من الحداد المطلق في ذكرى اعتداءات ١١ مارس في مدريد.

ومن المتوقع أن تشكل صعوبة تحديد مفهوم الإرهاب والرد الديمقراطي بالتشاور عليه النقطتين الرئيسيتين في مداخلة كوفي عنان أمام المشاركين في مؤتمر الديمقراطية والإرهاب الذي بدأ أعماله الثلاثاء بمشاركة الجمهورية اليمنية بوفد ترأسه الأخت أمة العليم السوسوة وزيرة حقوق الإنسان وكذا نحو مئتي خبير من ٥٢ دولة.

وسيكون عنان من أبرز المشاركين اليوم في إحياء ذكرى الاعتداءات التي أوقعت ١٩١ قتيلاً و ١٩٠٠ جريح في ١١ مارس ٢٠٠٤م في مدريد وكانت الأكثر دموية في أوروبا منذ حادث لوكربي الذي أسفر عن سقوط ٢٧٠ قتيلاً عام ١٩٨٨م. وسيترأس الملك خوان كارلوس تجمعاً صامتاً في منتزه ريتيرو يشارك فيه عاهل المغرب الملك محمد السادس ورئيس المفوضية الأوروبية خوسيه مانويل دوراو باروزو والرؤساء الافغاني حميد قرضاي والجزائري عبدالعزيز بوتفليقة والباكستاني برويز مشرف والبرتغالي جورجي سمبايو ووزير الخارجية الفرنسي ميشال بارنييه والالماني يوشكا فيشر ووزير العدل الامريكي البرتو غونزالس.

وأعلنت الحكومة الاسبانية اليوم يوم حداد وطني داعية إلى خمس دقائق من الصمت ظهراً. وبحث مؤتمر مدريد أمس في الرابط بين الاسلام والإرهاب فرأى فيه العديد من المشاركين تبسيطاً مفرطاً من جانب وسائل الإعلام وجهلاً كبيراً لهذه الديانة في الدول الغربية.

وندد سيد إقبال رضا المساعد السابق لأمين عام الأمم المتحدة بالخلط الذي يحصل غالباً ما بين الإسلام والإرهاب مشيراً إلى أن جميع الديانات يمكن أن يستغلها الارهابيون لتبرير العنف.

ورأى أن المجتمعات الاسلامية يجب أن تشهد تغييراً إنما على وتيرتها هي بدون أن تدفعها إليه الدول الغربية. محذراً من أن المجتمعات الإسلامية غاضبة على الغرب لاعتماده معايير مزدوجة اذ يساند الأنظمة الديكتاتورية ثم يأتي ليحدثنا عن نشر الديمقراطية. ورأى اوليفر ماكتيرنان الباحث في جامعة هارفارد الامريكية أنه تم طرح الديانة جانباً في البحث عن حل للعديد من النزاعات معتبراً أن هذا خطير وينبغي تغيير ذهنيتنا والإقرار بأن الديانة لها اهميتها. كما شدد رئيس الوزراء النرويجي كيل مانيبه بونديفيك على أهمية اخذ الديانات بالاعتبار موضحاً أنه بدون مرجعيات دينية، لن يكون هناك حل للنزاع الاسرائيلي العربي.

في افريقيا الوسطى

١١ مرشحاً يتنافسون على منصب الرئيس

□ نيروبي/(د . ب . أ)

يستعد الناخبون في جمهورية أفريقيا الوسطى للتوجه إلى صناديق الاقتراع لانتخاب رئيس للبلاد وبرلمان جديد يختلف الخبراء حول ما إذا كانت هذه خطوة نحو ديمقراطية حقيقية.

ونادراً ما يتردد اسم جمهورية أفريقيا الوسطى على الساحة الدولية، واتسم ماضي هذا البلد بالعنف والمتاعب، فمنذ استقلاله عن فرنسا عام ١٩٦٠م وهو يعيش في ظل حالة عدم استقرار سياسي مزمنة.

وعمقت سلسلة من الانقلابات وحالات التمرد المسلح - بدأت عام ١٩٩٦م - من حالة عدم الاستقرار في البلاد، وانتهت حرب أهلية عام ٢٠٠٣م بإطاحة الرئيس الحالي فرانسوا بوزيز، وهو قائد سابق للجيش بالزعيم المخضرم إنجي فيلكس باتسيبه. وكان بوزيز قد وعد بإجراء انتخابات ديمقراطية، وعلى الرغم من أن التصويت تأجل مرتين، إلا أنه تقرر الآن أن يجري يوم الأحد القادم. وبدأت قائمة المرشحين للرئاسة بـ (١٥) اسماً تراجعت الآن إلى (١١) اسماً بعد الإعلان عن عدم أهلية أربعة للمشاركة في الانتخابات، بينهم باتسيبه المنفي الآن في توجو.

وتضم القائمة رئيساً سابقاً ونائب الرئيس الحالي وعدداً من الوزراء السابقين، وتقدم الرئيس الحالي بوزيز كمرشح مستقل يدعمه ائتلاف من عدد من الأحزاب السياسية ورجال الأعمال يعرف باسم تجمع (كوانا كوا) الذي يعني «العمل ولا شيء غير العمل».

تأجيل المفاوضات بين طهران والاتحاد الأوروبي

«النيويورك تايمز»: فضيحة استخبارية أمريكية في المعلومات عن البرنامج النووي الإيراني

واشنطن/جنيف/وكالات/..

طالبت لجنة رئاسية أمريكية تتابع الملف النووي الإيراني بإعادة تقييم معلومات الاستخبارات حول ايران وبرنامجها النووي معتبرة ان البيانات المتوافرة غير كافية، بينما هدد مسؤولون إيرانيون بوقف المفاوضات مع «الترويكا» الأوروبية إذا واصلت المطالبة بتخلي بلادهم عن الأنشطة النووية، معتبرين ان طهران «قدمت ما يكفي من الضمانات الموضوعية»، رافضين مبدأ «الحوافز» التي طال الحديث عنها.

وفي شأن عمليات التجسس على البرنامج الإيراني، أفادت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية ان لجنة رئاسية تحقق في المعلومات الاستخبارية المتعلقة بأسلحة العراق تشكلت قبل ١٤ شهرا خلصت إلى ان البيانات الاستخبارية عن أسلحة إيران «غير كافية».

وقالت الصحيفة إن اللجنة ستصف في تقريرها الذي ستقدمه إلى الرئيس جورج بوش في وقت لاحق من الشهر الجاري المتوافر من معلومات بانه غير واف بالقدر الذي يسمح بالوصول إلى أحكام قاطعة في ما يتصل ببرنامج الأسلحة الإيراني.

ونقلت الصحيفة عن شخص مطلع على مداولات اللجنة وما خلصت إليه ان المعلومات تعتبر «فضيحة إذا أخذنا في الاعتبار أهمية الموضوع وانفتاح هذه البلاد نسبيا مقارنة بكوريا الشمالية. ونقلت عن مسؤولين حكوميين سابقين خبراء في الشؤون الإيرانية ان وكالات الاستخبارات الامريكية لم تحقق نجاحات كبيرة في هذا النوع من أعمال التجسس البشري الذي تحتاج إليه لفهم آلية صنع القرار في ايران. ورفض الناطق باسم اللجنة المكونة من تسعة اعضاء التعليق بشكل مباشر على تقرير «النيويورك تايمز» واكتفى بالقول ان «التقرير بحد ذاته لم يكتمل بعد».وفي السياق ذاته، قال رئيس المكتب الإعلامي بالمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي آغا خان محمدي إنه «إذا طلب الأوروبيون وأصروا على وقف التخصيب فإنه سيعني نهاية المفاوضات. في هذه الحالة سنستأنف بالتأكيد أنشطتنا لتخصيب اليورانيوم. وسنسرع أنشطتنا لإتقان دورة الوقود النووي». وأكد آغا محمدي أن بلاده «لن تقبل أية حوافز مقابل وقف التخصيب».

وفي هذه الأجواء من الشد والجذب، قال دبلوماسيون أوروبيون قريبون من المحادثات إنه من غير المتوقع حدوث انفراجة.

وفي علامة تحد أخرى أضاف مجلس الشورى الإيراني يوم الثلاثاء بنداً لموازنة العام المقبل يلزم الحكومة بإجراء دراسات جدوى لبناء مفاعلات نووية لتوليد ٢٠ غيغاواط من الكهرباء. يذكر أن الحكومة الايرانية أعلنت حتى الآن عن خطط لإنتاج ٧ غيغاواط فقط من مفاعلات نووية بحلول عام ٢٠٢٠م أما في واشنطن، فقال الناطق باسم الخارجية الامريكية ريتشارد باوتشر ان إيران غير ملزمة بأن تؤكد مجدداً للعالم ان تصريحاتها بأنها لا تسعى لامتلاك اسلحة نووية حقاً. وشدد على أن هذا الامر لن يحقق شيئاً لطهران.

وعلى صعيد آخر تأجلت الجولة الأخيرة من المفاوضات النووية الإيرانية - الأوروبية إلى ٢٣ مارس الجاري بسبب اتساع هوة الخلافات بين الجانبين بعد أن كان مقرراً أن تنتهي أمس في جنيف.

وذكر حسن روحاني، كبير المفاوضين النوويين في إيران، أمس أن الجولة الأخيرة من المحادثات النووية بين إيران والاتحاد الأوروبي تأجلت.

وقال روحاني لوكالة (مهر) الإيرانية للأنباء : إن محادثات جنيف تأجلت حتى ٢٣ مارس الجاري بسبب الخلافات بين الجانبين.

وأضاف روحاني : إن هناك بعض الضغوطات من جانب أوروبا والولايات المتحدة التي يقاومها الوفد الإيراني، وهذا هو السبب الرئيسي للتأجيل (دون الإدلاء بمزيد من التفاصيل).

وعلى الرغم من أنه لم يتخل عن الأمل بالتوصل إلى تسوية دبلوماسية، إلا أن روحاني أشار إلى أن الجولة الأخيرة من المحادثات مع الاتحاد الأوروبي ستكون مهمة للغاية، حيث أن نتيجتها ستوضح ما إذا كانت إيران ستستمر في المحادثات أو ستتبنى وسائل أخرى.

وأوضح أنه يجب - أيضاً - تغيير الموعد النهائي لإيران للكشف عن برامجها النووية، وبينما ستستمر الاحتفالات بالعام الجديد في إيران حتى الثالث من أبريل القادم، ما زال من غير الواضح الموعد الذي ستتخذ فيه طهران قرارها النهائي.

وكان روحاني قد قال للصحفيين الأسبوع الماضي : إن الوفد الإيراني سيعد تقريراً بعد الجولات الثلاث الأخيرة من المحادثات مع الاتحاد الأوروبي في بروكسل وجنيف، وسيقدم إلى القيادة الإيرانية قبل اتخاذ قرار حول المضي قدماً في المحادثات.

وبينما وافقت إيران على تأجيل برنامج التخصيب النووي حتى يونيو القادم، فإن الاتحاد الأوروبي يطالب بوقف جميع الأنشطة النووية حتى ضمان الطبيعة السلمية للمشروعات النووية الإيرانية.

وهددت طهران باستئناف عملية تخصيب اليورانيوم بعد الموعد النهائي في منتصف مارس الجاري إذا فشلت المحادثات مع الاتحاد الأوروبي، غير أن المراقبين يتوقعون تمديد وقف برنامج التخصيب حتى يونيو القادم كي يتسنى التوصل إلى تسوية دبلوماسية.

أمريكا تنسحب من اتفاقية «فيينا» حول الحقوق القنصلية

■،، واشنطن/ا ف ب..

انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من البروتوكول الاختياري لاتفاقية فيينا حول الحقوق القنصلية الذي يسمح منذ ١٩٦٣م للأشخاص المعتقلين في الخارج بمقابلة السلطات القنصلية لبلدانهم.

وكانت واشنطن اقترحت هذا البروتوكول في ١٩٦٣م وصادقت عليه مع معاهدة فيينا حول الشؤون القنصلية في ١٩٦٩م.

ويسمح البروتوكول الاختياري بتدخل محكمة العدل الدولية في حال رفض السماح لمعتقلين في الخارج استخدام حقهم في مقابلة دبلوماسي من بلدهم.

وكانت الولايات المتحدة أول دولة تلجأ إلى هذا البروتوكول خلال أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران عام ١٩٧٩م. لكنه اتاح لاحقا لعدد متزايد من الحكومات الأجنبية اللجوء إلى محكمة العدل الدولية حين حكم بعقوبات أعدام على رعاياها الذين احيلوا إلى القضاء في الولايات المتحدة.

لكن واشنطن ترغب في أن يخضع الأشخاص المحكومون في الولايات المتحدة للقانون الأمريكي. وقال مسؤولون أمريكيون لصحيفة واشنطن بوست أن وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس ابلغت الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في رسالة بتاريخ السابع من مارس بقرار ادارتها الانسحاب اعتباراً من ٧ مارس من البروتوكول.

ونقلت الصحيفة عن الناطقة باسم وزارة الخارجية دارلا جوردان أن محكمة العدل الدولية قامت بترجمة البروتوكول الاختياري لاتفاقية فيينا بشكل لم نتوقعه. من خلال السماح للمحكمة بالتدخل في نظامنا القضائي الوطني. وأضافت أن الانسحاب من هذا البروتوكول يشكل وسيلة لنحمي أنفسنا من احكام محكمة العدل الدولية التي يمكن أن تعرقل نظامنا القضائي بشكل لم نكن نتوقعه حين انضمينا إلى الاتفاقية.

وقال مسؤولون كبار في وزارة الخارجية الأمريكية أن أقل من ثلاثين بالمائة من موقعي اتفاقية فيينا والبالغ عددهم ١٦٦ دولة وافقوا على هذا البروتوكول وبينهم كندا وأسبانيا والبرازيل.

وتم اللجوء إلى هذا البروتوكول خصوصاً من قبل عشرات المكسيكيين المعتقلين في الولايات المتحدة وبعضهم حكم عليه بعقوبة الإعدام.

عائلة مسخادوف تدعو الأسرة الدولية إلى التدخل لدى موسكو لتسليم جثته

■،، دعت عائلة الزعيم الشيشاني اصلان مسخادوف الذي قتلتة القوات الروسية في الشيشان الأسرة الدولية إلى التدخل لمطالبة موسكو بتسليم جثته إلى اسرته.

وكتبت ارملة مسخادوف ونجلاه في رسالة نشرت على موقع «كافكازسنتر.كوم» على شبكة الانترنت نطالب منكم باصرار أن تفعلوا ما بوسعكم لتعيد القيادة الروسية جثة الرئيس الشيشاني اصلان مسخادوف إلى عائلته.

وأضافت في الرسالة التي وجهتها إلى قادة دول الأسرة العالمية أن القيادة الروسية لن تعيد الجثة لدفنها حسب التقاليد الشيشانية بحجة أن الرئيس الشرعي للشيشان كان ارهابياً حسبما يزعمون.

وتابعت نتوقع أن يصغي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لرأيكم.

وقالت السلطات الروسية أنها لن تعيد جثة مسخادوف مستندة إلى قانون مكافحة الارهاب الذي لا يسمح بتسليم جثث الارهابيين إلى ذويهم.

وكان اصلان مسخادوف ٥٣ عاما انتخب رئيساً للشيشان في ١٩٩٧م لكن موسكو لم تعد تعترف بشرعيته منذ ١٩٩٩م. وقتل في عملية للقوات الخاصة التابعة للاستخبارات الروسية الثلاثاء الماضي.

غالبية الفرنسيين يؤيدون الدستور الأوروبي الموحد

■،، يؤيد ٦٠٪ من الفرنسيين الدستور الأوروبي الموحد فيما يعارضه ٤٠٪ وافاد استطلاع للرأي اجراه معهد ايبسوس ونشرته صحيفة الفيغارو وإذاعة أوروبا أمس أن ستين بالمئة من الناخبين الفرنسيين سيؤيدون الاتفاقية الدستورية الأوروبية إذا جرى استفتاء الأحد مقابل أربعين بالمئة يرفضونها.

وأكد ٥٩٪ من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع أنهم سيصوتون في الاستفتاء.

ولتبرير موقفهم هذا قال ٢٥٪ من مؤيدي الدستور انه مرحلة تاريخية في العملية على طريق أوروبا سياسية بينما رأى ٢٤٪ أنها تشكل تقدماً على الصعيد الاجتماعي في أوروبا.

وأكد ٢١٪ من أن عدم تبني الدستور سيضعف وزن فرنسا في الاتحاد الأوروبي.

أما معارضو الدستور فيقول ٥٦٪ منهم أنها فرصة للاعتراض على انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي بينما يعتقد ٢٥٪ أن انتصار الرافضين له سيسمح بإعادة التفاوض بشكل أفضل حول الدستور.

ويرى ٢٥٪ أن الدستور ليبرالي إلى حدود أكبر من ما يريدون على الصعيد الاقتصادي.

من جهتهم قال ٤٧٪ من الذين سيمتنعون عن التصويت أن موقفهم هذا سببه أن الموضوع معقد والمعلومات حوله ليست كافية بينما أكد ٢٢٪ أنهم يريدون بذلك التعبير عن استيائهم من السياسيين.

واجرى الاستطلاع في الرابع والخامس من مارس الجاري وشمل ٨٥٣ شخصاً من الناخبين المسجلين على اللوائح الانتخابية.